أثر الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور على السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري

د. آمال شوتري - ا. بوعزة خالد
جامعة برج بوعريريج

ملخص

احتدم النقاش مؤخرا حول مسألة الزيادة المرتقبة في الحد الأدنى المضمون للأجور، حيث تضاربت الآراء في ذلك بين مؤيد ورافض، ولكل تصوراته ومبرراته.

تبرر وجهة النظر المؤيدة (الجبهة الاجتماعية خاصة) موقفها بانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وبالوفرة المالية المحققة نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط.

وتنطلق وجهة النظر الرافضة من طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى ريعيا رغم الجهود المبذولة، ومن الآثار السلبية التي يمكن أن تمارسها هذه الزيادة على أهداف السياسة الاقتصادية لاسيما في شقها النقدي.

فما هي خصوصية سوق العمل في الجزائر؟ ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية بالجزائر؟ كيف ستؤثر الزيادة في الحد الأدنى للأجور على السياسة النقدية في ظل الواقع الاقتصادي الراهن؟

Résumé:

Dernièrement, la question de l'augmentation prévue du salaire minimum a suscité un grand débat entre le Gouvernement et ses partenaires, où les opinions divergentes entre les partisans et les opposants dont chacun a ses perceptions et ses justifications. les partisans (notamment sur le plan social) justifient leur position d'une part par le pouvoir d'achat du citoyen et par le cumul financier réalisé suite à l'augmentation enregistrée dans les prix du pétrole d'autre part. Tandis que le point de vue opposé est lié à la nature de l'économie algérienne, qui se base sur les recettes pétrolières malgré les efforts déployés, et aux effets négatifs d'une telle augmentation sur la réalisation des objectifs de la politique économique, en particulier la politique monétaire.

L'objectif de cet article est de montrer à travers quelques données économiques et sociales les défis de la politique monétaire vis-à-vis l'augmentation du SMIG dans une économie Algérienne rentière.

مقدمة

احتدم النقاش مؤخرا حول مسألة الزيادة المرتقبة في الحد الأدنى المضمون للأجور، حيث تضاربت الآراء في ذلك بين مؤيد ورافض، ولكل تصوراته ومبرراته.

تبرر وجهة النظر المؤيدة (الجبهة الاجتماعية خاصة) موقفها بانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وبالوفرة المالية المحققة نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط.

وتنطلق وجهة النظر الرافضة من طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى ريعيا رغم الجهود المبذولة، ومن الآثار السلبية التي يمكن أن تمارسها هذه الزيادة على أهداف السياسة الاقتصادية، لاسيما في شقها النقدي.

فهناك الكثير من يرى بأن النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، لم تكن نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي وفعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة، وإنما هي نتاج للتحسن الذي شهدته السوق النفطية.

والتحكم في التوسع النقدي، التراجع في معدلات التضخم، التعامل بأسعار فائدة موجبة، الاستقرار في أسعار الصرف، انخفاض حجم المديونية، وإن ظهرت للبعض كنقاط دالة على تحسن الوضع الاقتصادي، فهي بالنسبة لآخرين لا تعدو أن تكون مؤشرات مضللة، تبقى كلها مرهونة بمدى التعامل مع الوفرة النفطية المحققة في السنوات الأخيرة بسبب انتعاش سوق النفط. [1]

ومن هنا طرح النقاش مؤخرا ولا يزال حول مسألة التأثيرات التي يمكن أن تمارسها زيادة الحد الأدنى المضمون للأجور على السياسات الاقتصادية المتبعة وفي مقدمتها السياسة النقدية.

وأخذ هذا النقاش مداه الكبير عندما قررت الحكومة اعتماد سياسة التقشف، من خلال ترشيد النفقات العمومية الموجهة للتسيير، بتقليص ميزانية التسيير إلى أدنى مستوى ممكن لها، مع إبقاء ميزانية التجهيز بعيدة عن الحذر المطلوب في الإنفاق العمومي، لارتباطها المباشر بتطبيق البرنامج التنموية، بحجة محاولة الحد من التشوه البنيوي في المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي، والذي يبقى قطاع الطاقة يساهم فيه بـــ: **45.1 %**، في مقابل **5.2 %** صناعات تحويلية، **7.7 % زراعة، 8.6 %** إدارة عامة، **19.3 %** خدمات، **14.1 %** بنود أخرى (الملحق رقم **1**: بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد الجزائري).

فضلا عن محاولة التحكم في العجز الذي يتهدد ميزانية الدولة، لاسيما بعد الانعكاسات المرتقبة للأزمة المالية العالمية **2008**، التي وإن لم تؤثر على الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص في المدى القريب لضعف اندماجها في الأسواق المالية العالمية، فإنها بالتأكيد ستؤثر على المدى البعيد، لاعتماد هذه الدول بشكل كبير على الأسواق الخارجية، ومن ثم التأثير على الإمكانات الاستثمارية وعلى ميزانية الدولة، وما لذلك من تداعيات خطيرة، لاسيما على فرص التشغيل، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بالدرجة الأساس على النفط.[2]

فالجزائر وعلى الرغم من أنها مازالت تتمسك بالسعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في إعداد الميزانية والمقدر بـــ **37** دولار، لكن يبقى هذا السعر محكوما بما سيقرره الفاعلون الحقيقيون في السوق النفطية وهم الدول المتقدمة، بعد أن تحولت هذه السوق ومنذ أكثر من عقدين إلى سوق يتحكم فيها المشترون وليس الباعة.

فما هي خصوصية سوق العمل في الجزائر؟ ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية بالجزائر؟ كيف ستؤثر الزيادة في الحد الأدنى للأجور على السياسة النقدية في ظل الواقع الاقتصادي الراهن؟

حيث تهدف هذه الورقة إلى مناقشة:

ـــ بعض خصائص سوق العمل في الجزائر؛

ـــ أهم المراحل التي شهدها تطور السياسة النقدية بالجزائر؛

ـــ بعض من التحديات التي يمكن أن تواجه فعالية السياسة النقدية في الجزائر إن حدثت الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور.

وعليه سيدور مضمون هذه الورقة حول بعض خلفيات وأبعاد النقاش المطروح من خلال الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزيادة المرتقبة في الحد الأدنى المضمون للأجور على السياسة النقدية وذلك بمناقشة النقاط أدناه.

أولا: خصوصية سوق العمل في الجزائر

تتميز سوق العمل بشكل عام في الجزائر بزيادة قوة العمل فيها بالمقارنة مع معدلات النمو المتحققة، إذ شهدت قوة العمل زيادة بنسبة **139%** في العشرين سنة الأخيرة، بسبب زيادة عدد السكان الذي بلغ **33.8** مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي في حدود **2.3%**، تركيبة عمرية بنسبة **48 %** دون سن العشرين[3]، والزيادة التي شهدها قطاع التعليم(ما يقارب مليون طالب جامعي)، ودخول المرأة سوق العمل على الرغم من انخفاض مساهمتها فيه واستقطاب الأنشطة غير الرسمية لها.

وفضلا عن كونها سوق قوة العمل فيها تزداد بنسب كبيرة، فإنها أيضا:

1 ـــ سوق عمل مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي فيها ضعيفة:

مازال توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب القطاعات، يشير إلى استحواذ القطاع العام على عروض العمل بنسبة **63.65%** من إجمالي العروض، يليه القطاع الخاص بنسبة **29.47%**، ثم القطاع الأجنبي بنسبة **06.86%**[4]. ويشهد القطاع العام في السنوات الأخيرة ركودا في خلق مناصب الشغل بالمقارنة مع القطاع الخاص الذي يلقى دعما واضحا من الدولة، لكنه مازال بعيدا عن الأهداف المراد تحقيقها.

2 ـــ سوق بطالة: مازالت تشكل عروض العمل غير الدائمة أو الموسمية النسبة الأكبر من عروض العمل الإجمالية المقدمة، حيث يشير توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل لسنة **2004** إلى انه من بين إجمالي عروض العمل المسجلة والبالغة **13670** عرض عمل، **81.50%** منها عروض عمل غير دائمة.

ويبقى مشكل البطالة في الجزائر عويصا جدا، ليس فقط بسبب ضخامته بل أيضا بسبب تزايده المنتظم وترشحه لأن يكون ظاهرة مستديمة، لاسيما بعد فشل كل المحاولات الهادفة إلى الحد منه في ظل غياب سوق عمل حقيقية وضعف الأدوات التي تمكن من تنظيمها.

فعوض أن تؤسس الجزائر لسياسة تشغيل حقيقية(لاسيما بعد الوفرة المالية المتحققة في الفترة الأخيرة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول)، من خلال تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله، اكتفت بتطعيم سوق العمل بجرعات مهدئة، من خلال برامج التشغيل التي لم تستطيع انجاز الكثير من أهدافها.

حيث تحتاج هذه البرامج إلى دعم مالي كبير جدا خاصة إذا علمنا بان مجمل النفقات المخصصة للشغل ولمكافحة البطالة لا تمثل سوى **1.10%** من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي، حيث تتراوح النسب المرتبطة بمستوى النفقات العمومية الخاصة بتدابير سياسة التشغيل مابين **2%** و**5%** من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[5]

وكان لبرامج الإصلاح الهيكلي وظهور خطاب جديد للتشغيل بصدور قانون **1990** الذي حدد الأشكال الجديدة للتوظيف، من خلال تغيير القانون الأساسي للعامل، وإدخال عقود بمدة كقاعدة للعمل وغيرها من التدابير الأثر الواضح في تفاقم الظاهرة.

كما كان لهذه البرامج الأثر الواضح أيضا على زيادة عمل الأطفال (زيادة أنشطة كسب الدخل)، بسبب انخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الفقر، ظهور الطبقية وانحصار القيم الاجتماعية، شيوع فكرة النجاح لم تعد المدرسة هي التي تحدده، فضلا عن زيادة النشاط غير الرسمي(السوق الموازية).

ولم تكن برامج الإصلاح الهيكلي لتفاقم ظاهرة البطالة لولا غياب الإطار التشريعي القانوني والمؤسساتي، إذ كان هناك تفاوت زمني مابين القوانين والواقع الاقتصادي، فضلا عن إجراءات الانفتاح التي تمت دون تطبيق للإجراءات البديلة (التكوين، إعادة التأهيل وإعادة الانتشار).

3 ــ سوق عمالة غير مؤهلة: تؤكد أيضا طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل سواء حسب مستويات التعليم أو مستوى التأهيل، ضعف سوق العمل في مجال التكوين والتأهيل، إذ تشكل نسبة مستويات التعليم الدنيا وفئة بدون تكوين النسبة الأكبر من طلبات العمل.

فحسب مستويات التعليم، يشكل التعليم العالي وشهادة البكالوريا + سنتان تعليم نسبة **06.86%**, **2.09%** على الترتيب، وهي اقل نسبة بالمقارنة مع الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي بنسبة **48.02%**، التعليم الثانوي**22.23%**، بدون مستوى تعليمي**20.79%**.

أما بالنسبة لمستويات التأهيل، فتشكل فئة بدون تكوين نسبة **42.06%** من طلبات العمل وفئة مساعدين عائليين **36.69%**، وهي نسب عالية جدا بالمقارنة مع نسبة **8.41 %** أعوان تحكم، **04.52 %** تقنيون، **3.98 %** تقنيون سامون، **4.30 %** إطارات وإطارات عالية[6].

وتؤكد كل هذه المؤشرات حجم الأعباء الملقاة على الدولة الجزائرية، سواء فيما يرتبط بزيادة حجم القوة العاملة وتبعاتها وأهمها المسائل المتعلقة بالأجور، أو تحديات إعادة التأهيل والتكوين.

ثانيا: الحد الأدنى المضمون للأجور بين المعايير الاجتماعية والاقتصادية

يجد الحد الأدنى المضمون للأجور شرعيته في القوانين المحلية والدولية التي تكفله من جهة، ومن جهة ثانية يبقى مرتبطا إلى حد كبير بمسألة الإنتاجية، وهي إشكالية لم تستطع الجزائر لحد الساعة حلها، حيث خضعت الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور في الجزائر للمعايير الاجتماعية أكثر منها للمعايير الاقتصادية، ويمكن تلمس ذلك في العناصر الآتية:

1 ــ الحد الأدنى المضمون للأجور حق مكفول:

وجد الحد الأدنى المضمون للأجور في الواقع سنده القانوني في الجزائر بصدور المرسوم الرئاسي رقم **2000-392** المؤرخ في **10** رمضان عام **1421** الموافق **6** ديسمبر سنة **2000**، من خلال مضمون المادة الأولي التي حددت المدة القانونية الأسبوعية للعمل بـــ **40** ساعة وهو ما يعادل **173.33** ساعة شهريا فهو حق مضمون قانونا، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالمادة **23**، والميثاق الوطني العربي لحقوق الإنسان المادة **34**، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة رقم **07**، حيث تضمنت كل النصوص ذات العلاقة تأكيدا على وضع حد أدنى للأجر يضمن للعامل وأسرته حياة لائقة وكريمة.

لكن يبق الحد الأدنى للأجور محكوما بخصوصية سوق العمل للبلد، بالمعايير المحددة للأجر وبالآثار التي يمكن أن يحدثها على الاقتصاد. ففي ظل خصوصية سوق العمل تزايد الحديث مؤخرا عن الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور والتي كانت ولا تزال موضوع نقاش بين الثلاثية (الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الباترونا)، فضلا عن جبهات اجتماعية أخرى.

فلقد تضمن المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة **2009** الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور وتشير كل المعطيات أن الزيادة ستكون بنسبة **25 %** (**3** آلاف دينار جزائري)، بمعنى أن الحد الأدنى للأجور سيصبح في حدود **15000 دج**. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لم يفصل فيها بعد، إلا أنها لا تعكس التطلعات، إذ يكاد يتفق الجميع على أن الحد الأدنى المضمون للأجور يجب أن يكون في حدود **25000 دج**، حتى يستطيع أن يضمن الحاجات الضرورية للمواطن.

هذا المواطن الذي يحتاج فعلا إلى دعم ومساندة، فلقد كشف تقرير التنمية البشرية لعام **2004** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، عن وجود **12.2** مليون جزائري تحت خط الفقر، ويعادل ذلك نحو **40** بالمائة من عدد سكان الجزائر البالغ **31** مليون نسمة. كما بلغت نسبة البطالة **29.8** من القادرين على العمل بعد

أن كانت **24** بالمائة في **1994**، في حين تشير آخر التقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن أكثر من **7** ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر.

والمتتبع لتطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر يجده قد خضع في تحديده إلى معايير اجتماعية وسياسية أكثر من المعايير الاقتصادية المرتبطة بالكفاءة والإنتاجية، فلقد تضاعف الأجر القاعدي بـــ **6** مرات مابين **1998/1990**. وعرف الحد الأدنى المضمون للأجور تصاعدا مستمرا من الفاتح سبتمبر **1998** إلى الفاتح جانفي **2007**، إذ ارتفع بنسبة مائة بالمائة (من **6000 دج** إلى **12000 دج**)، وتم تخصيص ما يقارب **89** مليار **دج** (**1.07** مليار يورو) للزيادة في رواتب الموظفين سنة **2006**.(7)

ولم تتناسب هذه الزيادة مع مستوى المعيشة للأغلبية، حيث بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين أن الأجور ثلاثة مستويات، أولها يتراوح مابين **10** و**20** ألف **دج**، والثاني مابين **21** و**40** ألف **دج**، والثالث أكبر من **40** ألف **دج**، وفيما يمثل المستوى الثالث **10** بالمائة من العمال، فإن المستوى الأول يزيد عن **50** بالمائة، وهؤلاء يحصلون على زيادة سنوية منخفضة لا تتناسب مع تضاعف أسعار الاستهلاك، مما يجعل الزيادة غير ذات فائدة بالنسبة لغالبية العمال.

2 ــ الأجر ومسألة الإنتاجية:

تشهد جميع الفروع الصناعية تراجعا واضحا في الإنتاج باستثناء بعض الصناعات الحديدية والمعادن والصناعة الكهربائية ومواد البناء (الجدول رقم **1** أدناه). كما عرف إنتاج القطاع الصناعي الخاص الذي يعول عليه في أن يكون محرك الصناعة الجزائرية ركودا بنسبة **0,54%**، فضلا عن تحقيقه لنسبة نمو قدرت بـــ: **2%** كمعدل سنوي للفترة **2006/2000** بالمقارنة مع نسبة **10%** للفترة ما بين **2000/1996**.

الجدول رقم1 : تطور الإنتاج في بعض الفروع الصناعية

السنـــــــــــــوات الفروع الصناعية	1989	1999	2006
الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والالكترونية	100	56,1	71,5
مواد البناء	100	90,5	108,5
الصناعة الكيميائية والبلاستيكية	100	91,7	79,7
الصناعة الغذائية	100	93,9	32
الأقمشة	100	93,6	21,2
الجلود والأحذية	100	15,9	09,2
الخشب والفلين والورق	100	38,9	23,8
صناعات مختلفة	100	19,1	18,8

المصدر: عبد المجيد بوزيدي- لا شيء يصلح في الصناعة الجزائرية- ترجمة إيمان بن محمد- الشروق- العدد 2224- 14 فيفري 2008.

ولا يزال القطاع العام والخاص يعطيان أجورا منخفضة بالمقارنة مع الأجور التي يعطيها القطاع الأجنبي، ويبقى قطاع المحروقات والأعمال البترولية يستحوذان على أكبر مستوى من الأجور، كما يوضحها الجدول رقم **2** بمعيار معدل الأجر الوطني الخام الذي يتحدد بـــ **22.925 دج**، حسب دراسة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع قطاع البناء والقطاع الزراعي وصناعات الجلود والأحذية. كما يستفيدان من أكبر مستوى للمنح بمعدل **28.558 دج** و**24.538 دج** على الترتيب.[8]

الجدول رقم2: القطاعات الاقتصادية التي يكون الأجر فيها أكبر وأدنى من معدل الأجر الوطني الخام لسنة 2001 الوحدة: دينار جزائري

القطاعات الاقتصادية	الأجر أكبر من معدل الأجر الوطني الخام	القطاعات الاقتصادية	الأجر أدنى من معدل الأجر الوطني الخام
قطاع النفط	48.68	مناجم	22.837
خدمات وأعمال بترولية	38.686	صناعات الخشب والورق	21.691
صناعات متنوعة	28.541	خدمات مقدمة للمؤسسات	21.830
كيمياء، مطاط، بلاستيك	27.612	مقاهي، فنادق ومطاعم	20.136
مؤسسات مالية	26.480	أعمال	19.942
صناعات معدنية وميكانيكية كهربائية	24.562	بناء وأشغال عمومية	17.381
نقل	24.424	زراعة	15.885
مواد بناء	23.998	صناعة النسيج	15.817
ماء وطاقة	23.512	صناعة الجلود والأحذية	15.758
تجارة	23.451		
صناعات غذائية	22.935		

الجدول من ترتيب الباحث راجع في ذلك: الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:موجز عن نتائج التحقيق حول المرتبات في القطاع الاقتصادي في الجزائر لسنة 2002 www.mtess.gov.dz

وتبقى الأجور التي يعطيها القطاع العام أعلى منها في القطاع الخاص وإن كانت لا ترتبط بالإنتاجية، إذ تم تسجيل ضعف في إنتاجية كل مصادر النمو سواء العمل، رأس المال المادي، رأس المال البشري حسبما يوضحه الجدول أدناه، وحتى التحسن الذي أظهره رأس المال البشري في مستوى نمو، إلا أن الجزء الأكبر منه مازالت تمتصه الأنشطة الريعية أو الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، ومازال القطاع الصناعي يسجل أقل نسب التشغيل.

الجدول رقم3: مصادر النمو (1981- 2005)

مصادر النمو السنوات	1981- 2005	1981- 1985	1986- 1994	1995- 2001	2001- 2005
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. * معدل نمو عوامل الإنتاج. - رأس المال المادي. - العمل. - رأس المال البشري.	02.8 02.8 04.1 9.6	05.2 06.8 04.3 11.3	00.00 02.1 03.5 9.7	03.1 01.2 03.6 7.8	05.5 02.3 06.5 10.6
* مساهمة عوامل الإنتاج. - رأس المال المادي. - العمل. - رأس المال البشري. * الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.	 1.4 01.0 02.4 02.00-	 03.4 01.1 02.8 02.1	 01.1 00.9 02.4 -04.3	 0.6 00.9 02.0 -00.3	 01.2 01.6 02.7 00.1

المصدر: Boileau loko and kangni kpodar, Algeria selected issues, International Monetary Fund Report, December 19, 2006, p6

ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي في **2009**، على أنه بالرغم من انخفاض تكلفة العمل بالجزائر، فالشركات لا تتحصل على امتيازات فيما يخص التكاليف، وذلك بسبب ضعف إنتاجية العمال. فإجمالي الأجور في الجزائر يساوي **40** بالمائة من إجمالي الأجور في بلدان مثل هنغاري، بولونيا، جمهورية الشيك وسلوفينيا، وأعلى بقليل من مثيله بالصين.

ثالثا: الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور التحدي الجديد للسياسة النقدية

يمكن ربط مراحل تطور السياسة النقدية بالجزائر بالمحطات الآتية:

ـ قانون المالية لسنة **1965** الذي وضع القرار النقدي تحت سلطة وزارة التخطيط آنذاك بوضع البنك المركزي تحت وصاية الخزينة التي كانت تستفيد من القروض والتسبيقات دون قيد أو شرط، فأبعدت ذلك الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، ومن ثم حيدت السياسة النقدية بتهميش دور البنك المركزي، والاعتماد على الخزينة في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية، فكانت المصارف سوى وسيط بين الخزينة والمؤسسة العمومية.

ـ الإصلاح المالي لسنة **1971** الذي انتقلت من خلاله السلطة النقدية إلى وزارة التخطيط ووزارة المالية، حيث امتزجت مهام البنك المصرفي بمهام المصارف التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي تحت سلطة هيئة نقدية ممثلة في وزارة التخطيط ووزارة المالية، ولم تسند للبنك المركزي سوى المهام التنفيذية العادية كإعداد وتسيير الإحصاءات النقدية، كما لم يترك للنقد أي دور فعال في النشاط الاقتصادي في ظل نظام الأسعار المسيرة إداريا.

ـ قانون القرض والبنك لسنة **1986** (قانون رقم **86-12** المؤرخ في **19** أوت **1986**، المتعلق بنظام البنوك والقروض)الذي تضمن إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية تهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، من خلال تحديد

مهام ودور البنك المركزي والمصارف التجارية، بما يتماشى ومبادئ النظام المصرفي ذي المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة.

ــ النصوص القانونية المرتبطة باستقلالية المؤسسات العمومية سنة **1988**، التي عدت المصارف مؤسسات عمومية اقتصادية تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، وأوكلت تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية للنظام المصرفي وليس للخزينة(قانون رقم **88-06** الصادر في **12** جانفي **1988**، المعدل والمتمم للقانون **86-12** المتعلق بالبنك والقرض).

ــ قانون القرض والنقد **1990** الذي قام بإعادة هيكلة النظام النقدي والمصرفي لتلافي أهم الإختلالات التي شهدتها الإصلاحات السابقة[9]، حيث يعد القانون **10-90** المتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات من خلال المبادئ التي أقرها والمتمثلة أساسا في فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية، فصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية، الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان. وجاء ذلك في إطار الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوق. وهو الآن المرجعية الأساسية في تبني أي تحرك نقدي ومالي.

وتتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض حسب المادة **55** من قانون النقد والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، لكن يصطدم هذا الهدف بتحديات عديدة يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

1 ــ مسألة تقويم موازنة القطاع العام: وذلك بتقليص الاستهلاك العام والاستثمار العام، وذلك لتخفيض معدلات الاستهلاك، في ظل ضعف واضح للبدائل(القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي) في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهذا من شأنه أن يخلق ضغوطا اجتماعية أخرى كبرى لاسيما بالنسبة للطبقة المحرومة. على الرغم من أن النظرية الاقتصادية والكثير من التجارب الواقعية تؤكد أن الاستهلاك العام له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، لاسيما إذا كان مفعوله الطلبي يرفع من مستوى الإنتاج الكلي.

فالتقويم المالي يجب أن يبنى على تقليص النفقات التبذيرية من جهة وتركيز جهود الاستثمار العام في البنية التحتية المادية والاجتماعية التي تكمل الاستثمار الخاص وتزيد من وتيرة تراكمه عوض أن تلغيه خاصة بالنسبة للدول النامية. والاستثمار العام يمكن أن يقلص الإنتاجية الكلية إذا كان الإنفاق العام في رأس المال يتم دون الامتثال لقواعد الرشادة السائدة في القطاع الخاص.

فلقد قامت كل من مصر وتونس والمغرب بتقليص نفقات الاستثمار العام، انطلاقا من أن هذا التقليص سهل تحقيقه بالمقارنة مع النفقات الأخرى لأسباب سياسية واجتماعية، وكان لذلك آثاره السيئة على التنمية الاقتصادية.[10]

وينتظر من البرنامج الخماسي **2015/2010** الذي عد أكبر وأشمل مستوى تمويل شهدته الجزائر منذ الاستقلال، كونه تضمن عمليات تمويل ودعم كافة

القطاعات بغلاف مالي قدر بـــ **286** مليار دولار وبما يعادل أكثر من **21** ألف مليار دينار جزائري أن يحقق الأهداف المرجوة منه كاستثمار عام، على الرغم من التحفظات التي وجهت له كاهتمامه بالجوانب الكمية الذي بدا واضحا على حساب الجوانب النوعية، على الأقل فيما يرتبط بالتنمية البشرية التي خصص لها المخطط **9386.6** مليار دينار جزائري، كان نصيب قطاع التعليم العالي منها (**868** مليار دج)، بالمقارنة مع قطاع التربية الوطنية (**852** مليار دج)، قطاع التكوين المهني(**178** مليار دج)، وقطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال (**250** مليار دينار). وخصص الغلاف المالي الموجه لقطاع التعليم العالي لتوفير **600.000** مقعدا بيداغوجيا، **400.000** سريرا، و**44** مطعما [11].

2 ــ استمرار ارتفاع الأسعار: سواء بسبب سياسات داخلية أو بسبب ما يحدث في السوق الدولية، حيث قامت الجزائر بإلغاء إعانات الاستهلاك وتحرير الأسعار في إطار مراجعتها لنفقاتها العامة، منذ التسعينيات في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها. ويرى محللون اقتصاديون أن الجزائر مقبلة على موجات جديدة من الزيادة في الأسعار، مثلما حدث مع أسعار الكهرباء والغاز مابين **4.9** و**10.5** بدءا من شهر يونيو **2005**، وسبقتها زيادة بأسعار الماء بأكثر من **65** بالمائة وهي مرشحة للارتفاع خاصة بعد السماح للقطاع الخاص في الاستثمار في الموارد المائية، فضلا عن ارتفاع أسعار البنزين، المازوت وغاز البوتان.[12]

فالجزائر قامت بتحرير معظم الأسعار منها أسعار المواد الزراعية والوسيطية ومواد البناء، كما ألغت الدعم عن كل المواد الضرورية والبترولية إلى ما يقارب **200** بالمائة لتجاري الأسعار العالمية، بعدما كانت هذه المواد والمنتجات قبل **1994** تحظ بدعم الدولة. ودخلنا في حلقة كل الزيادات في الأجور تمتصها الارتفاعات الحاصلة في الأسعار.

زد على ذلك مسألة ارتفاع المواد الغذائية بالسوق العالمية، بوصف الجزائر تستورد حوالي **70** بالمائة من حاجتها للغذاء والدواء بالأورو القوي وتبيع **98** بالمائة من صادراتها بالدولار(التضخم المستورد)، مما يجعلنا نؤيد الذين ينصحون بدولرة مؤقتة للواردات، على الأقل في المدى المتوسط.

ويشير تقرير البنك المركزي لسنة **2009** تواصل ارتفاع الأسعار حسبما يوضحه الشكل رقم **1 من خلال** معدل التضخم لمدينة الجزائر لوحدها والذي سيتجاوز **6** بالمائة.

الشكل رقم 1: معدل التضخم السنوي لمدينة الجزائر للفترة(2009/2005)

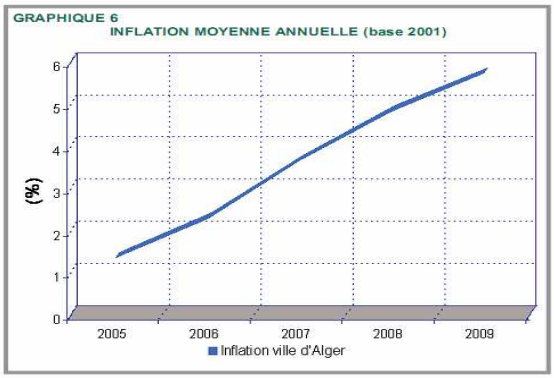

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر2009.

3 ــ نمو السيولة المحلية: حققت السيولة المحلية معدلات نمو سنوية فاقت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على الرغم من تسجيل هذا الأخير لنمو كبير وصل إلى **135** مليار دولار سنة **2007**، بزيادة **51** بالمائة عما كان متوقعا، إذ كانت تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الجزائري سيحقق نموا بـــ **87** مليار دولار لنفس السنة. وأشار تقرير رسمي قدمه المحافظ العام للتخطيط والاستشراف بمجلس الوزراء الجزائري إلى أن معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر مع استبعاد قطاع النفط والغاز وصل إلى **6.5** بالمائة في **2007**، مقابل **5.2** بالمائة سنة **2006**، بفضل نمو قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات والزراعة.[13]

فمازالت الإختلالات في هيكل السيولة المحلية نتيجة الزيادة في كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني (راجع الملحق رقم 2: بعض المؤشرات النقدية في الاقتصاد الجزائري)، من خلال الدور الذي تمارسه في زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، إذ ارتفعت قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي سنة **2008** إلى **4150** مليار دينار جزائري، مقارنة بـــ **2302** مليار دينار جزائري سنة **2006**.على الرغم من أن الجزائر قامت بتعديل نسب الاحتياطي القانوني ورفع أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف بهدف زيادة حجم الادخار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر يقوم في إطار إدارة السياسة النقدية بالحفاظ على معدل التضخم في حدود الهدف النهائي المحدد **(2.6** بالمائة سنة **2006)** بامتصاص السيولة من خلال استخدام:[14]

ــ استرجاع السيولة بواسطة نداءات العروض بنسبة **49.3** بالمائة (ما يعادل مبلغا متوسطا قدره **449.7** مليار دينار جزائري).

ــ التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة بنسبة **26.72** بالمائة (بمبلغ قدره **243** مليار دينار جزائري، وتم إدخال هذه الوسيلة في أوت **2005** تسمح للمصارف بانجاز ودائع لمدة **24** ساعة لدى بنك الجزائر).

ــ الاحتياطي الإجباري بنسبة **20.46** بالمائة(بمبلغ في حدود **186.1** مليار دينار جزائري).

4 ــ اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني: حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج المادي غير المباشر وقطاعات التوزيع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية (راجع مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالملحق)، فحسب فروع النشاط استفاد القطاع الزراعي سوى بـــ **4.8** بالمائة من القروض المصرفية الكلية الممنوحة بالمقارنة مع **15.6** بالمائة لقطاع البناء، **9.5** بالمائة لقطاع التجارة، **49.7** بالمائة للقطاع الصناعي الذي مازال لا يقدم المردودية المنتظرة منه بشقيه الخاص والعام.[15]

5 ــ فائض السيولة المصرفية المحقق: يتطلب فائض السيولة المحقق سياسة نقدية أكثر صرامة لتخفيض من المخاطر المحتملة للتضخم، فضلا عن تبعية الميزانية العامة لقطاع المحروقات[16]. وحتى مصدر إنشاء النقود وإن كان لا يعتمد على الائتمان المقدم للخزينة بشكل أساس الذي يمثل تهديدا حقيقيا على التوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، إذا لم يتم توجيهه بالشكل المطلوب (خلق قيم مضافة)، فهو يعتمد على صافي الموجودات الخارجية الذي تجاوز السيولات النقدية وشبه النقدية من خلال الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر، هذا الصافي الذي يبقى هو أيضا مرهونا بما يحدث في قطاع المحروقات.

الخاتمة

يمكن تسجيل النتائج الآتية:

ــ مازالت الزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور في الجزائر تخضع للمعايير الاجتماعية على أهميتها أكثر منها للمعايير الاقتصادية، وهي إشكالية تبقى قائمة، فالزيادة في الحد الأدنى المضمون للأجور ستؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم، وسيشكل ذلك تحديا جديدا للسياسة النقدية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أصلا، خاصة ضعف سوق العمل والمردودية الإنتاجية، مما يجعل استخدام أي من أدوات السياسة النقدية بلا فعالية مطلوبة. فالسياسة النقدية ستواجه تبعات الواقع الاجتماعي الذي يفرض زيادة حجم الدخول وتحديات الواقع الاقتصادي الذي لا يشجع على ذلك.

ــ عملية تقليص الإنفاق العام خاصة في جانبه الاستهلاكي مثلما لا يجب أن تخضع للضغوط، فإنها لا يجب أيضا أن تخضع للارتجالية والعشوائية، وأن يتحمل

المواطن وحده تبعات ذلك. فلا يمكن القبول بأي حال من الأحوال بسياسات تصنف خريجي الجامعة في فئة المعوزين، فذلك يعني وجود خلل كبير وكبير جدا.

ــ النجاح في تقصير فترة تحويل المداخيل المحققة إلى تنمية حقيقية يبقى أهم تحدي ليس للسياسة النقدية فقط بل لكل السياسات.

وعليه فالجزائر مطالبة بـــ :

ــ البحث عن مصادر تمويل أخرى(الاستثمار خارج قطاع النفط)، فالموارد البترولية لم تعد تكف للقيام بكل أعباء التنمية، بمعنى فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية، وإلا ستجد الجزائر نفسها مجبرة على العودة إلى حلقة المديونية؛

ــ تنويع وسائل الدفع سواء المرتبطة بالصادرات التي تعتمد بشكل أساس على الدولار، أو بالنسبة للإستيرادات التي تعتمد بدورها بشكل أساس على اليورو، تجنبا لضغوط التضخم المستورد، لاسيما في ظل الصراع الواضح بين العملتين؛

ــ ضرورة تفعيل السياسة العامة للتشغيل التي لم تتحدد معالمها لحد الآن والتي تبقى هي الأخرى مرهونة بضعف الحراك الصناعي (حل مسألة إشكالية الاستثمار)؛

ــ تولي البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ السياسة النقدية، بضرورة التنسيق بينه وبين ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية، وهذا يبقى مرهونا أيضا بمواجهة التحديات التي مازال يواجهها القطاع الحقيقي المنتظر منه تخفيف الضغوطات التضخمية التي قد تنتج عن أي زيادة للحد الأدنى للأجور.

المراجع

1 ــ راجع في ذلك: بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان الثلاثون والواحد والثلاثون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، **2003**.

2 ــ الأزمة المالية العالمية **2008**، سلسلة أتعرف على، دار البحار للطباعة والنشر، الجزائر، **2008**.

3 ــ الديوان الوطني للإحصاء، **1** جانفي **2007**.

4 ــ إحصاءات الوكالة الوطنية للتشغيل، **2004**

5 ــ راجع في ذلك:

لمزيد من الإطلاع راجع:

ــ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، **1997**.

−B,fourcade et N,E,hammouda, Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités - colloque économie méditerranée monde arabe, Sousse, 20-21septembre 2002.

− Berkane Youcef, L'adéquation emploi, formation -post- secondaire en Algérie, Doctorat d'état-Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, Algérie, 2006 chapitre 6et7.

- آمال شوتري، دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2008**.

6 ــ إحصاءات الوكالة الوطنية للتشغيل، **2004**.

7 - راجع الموقع الإلكتروني:

www.magharebia.comHttp://

8 ــ راجع الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: موجز عن نتائج التحقيق حول المرتبات في القطاع الاقتصادي في الجزائر لسنة **2002**.

www.mtess.gov.dz

9 ــ راجع في ذلك:

- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،**2000**.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2006**.

10 ــ إبراهيم منصور، مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة بين المغرب وتونس ومصر، المجلة الجزائرية للتسيير، العدد**2**، جويلية – ديسمبر **2007**.

11 ــ بيان اجتماع مجلس الوزراء للإعلان عن برنامج التنمية الخماسي**2014/2010**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، العدد**23**، ماي/ جوان، **2010**.

12 ــ راجع الموقع الإلكتروني:

Http://www.islamonline.net

13 ــ راجع الموقع الإلكتروني:

Http://www.aljazera.net

14 ــ التقرير السنوي **2006**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

15 ــ التقرير السنوي **2006**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

16 - رضوان سليم، دور السياسيتين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد **8**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2008**.

الملحق رقم 1: بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد الجزائري

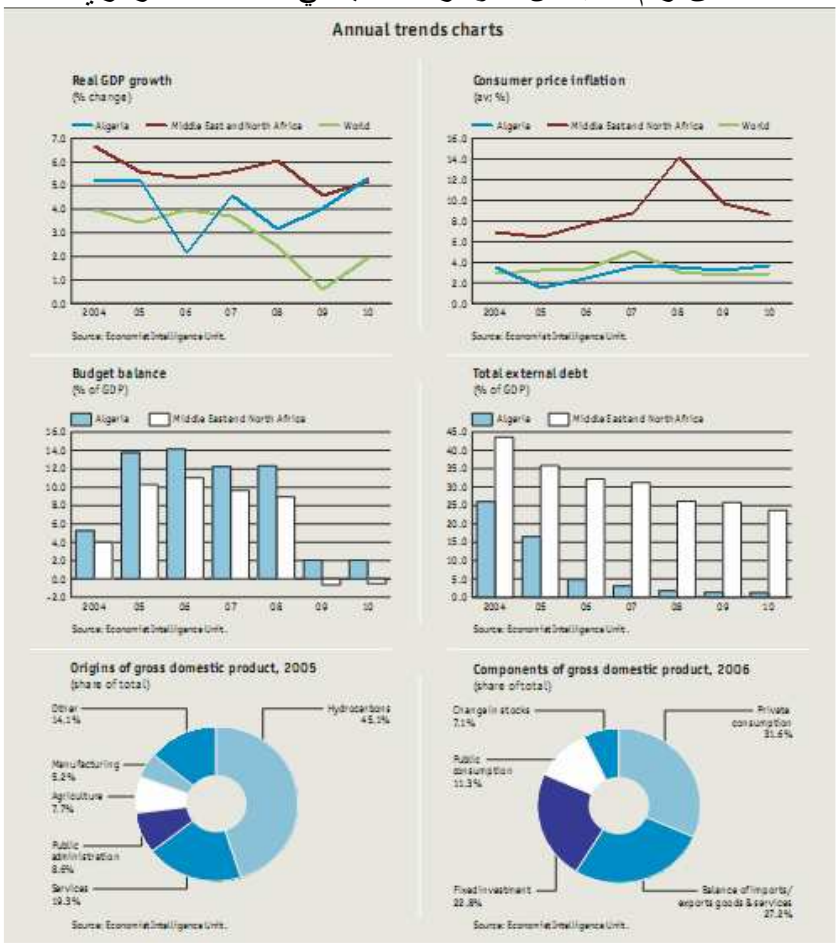

الملحق رقم 2: بعض المؤشرات النقدية في الاقتصاد الجزائري

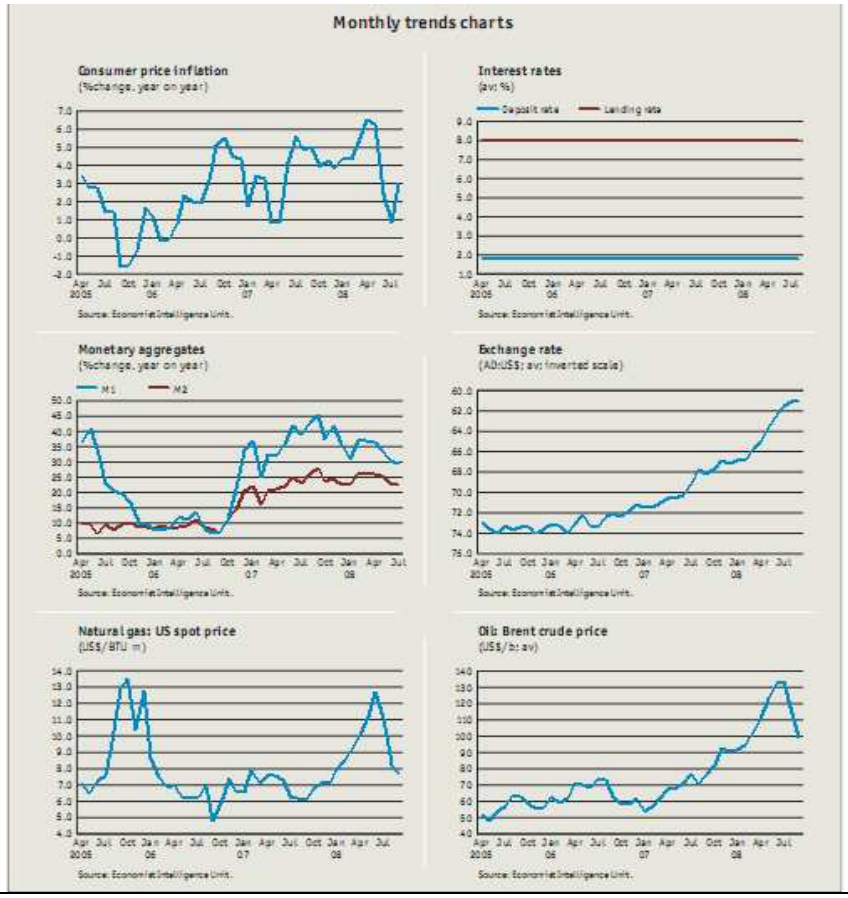

Monthly Report December 2008 www.eiu.com © The Economist Intelligence Unit Limited 2008

Data and charts ; Annual data and forecast

a	2004	2005a	2006a	2007b	2008 b	2009c	2010c
GDP							
Nominal GDP (US$ bn)	85.0	102.3	115.5	131.5	160.4	160.3	171.2
Nominal GDP (AD bn)	6,128	7,499	8,391	9,110	10,108	10,176	11,211
Real GDP growth (%)	5.2	5.3	2.2b	4.6	3.2	4.1	5.3
Expenditure on GDP (% real change)							
Private consumption	6.0	4.5	3.8b	4.6	4.7	5.3	5.3
Government consumption	5.7	4.7	5.7b	6.7	6.5	6.0	5.5
Gross fixed investment	8.1	6.8	7.6b	8.7	8.5	6.9	7.9
Exports of goods & services	3.1	5.8	1.7b	5.9	4.6	5.4	8.5
Imports of goods & services	11.5	7.8	7.2b	10.1	12.4	13.3	13.9
Origin of GDP (% real change)							
Agriculture	3.1	1.9	1.8b	1.5	2.0	2.2	2.4
Industry	4.0	5.5	1.5b	5.0	4.5	6.6	6.4
Services	7.0	5.7	3.0b	4.8	1.3	0.4	4.2
Population and income							
Population (m)	32.2	32.6	33.0b	33.4	33.8	34.2	34.6
GDP per head (US$ at PPP)	6,651	7,126	7,423b	7,879	8,324	8,719	9,185
Recorded unemployment(av;%)	17.7	15.4	12.3	11.8a	12.9	11.3	10.6
Fiscal indicators (% of GDP)							
Public-sector balance	5.3	13.7	14.1	12.2	12.3	2.0	2.0
Public-sector debt interest payments	1.4	1.0	0.8	0.4	0.1	0.0	0.0
Net public debt	16.3	13.9	22.0	17.9	13.2	11.9	11.5
Prices and financial indicators							
Exchange rate AD:US$ (av)	72.06	73.28	72.65	69.29a	63.00	63.50	65.50
Exchange rate Ä:AD (av)	89.59	91.28	91.22	94.84a	92.14	81.60	85.15
Consumer prices (end-period; %)	3.6	1.6	2.6	3.5a	3.6	3.3	3.7
Stock of money M1 (% change)	30.9	9.8	34.1	36.0a	28.5	15.4	20.4
Stock of money M2 (% change)	10.0	8.8	20.6	22.8a	17.7	14.4	20.9
Lending interest rate (end-period; %)	8.0	8.0	8.0	8.0a	8.0	8.0	8.2
Current account (US$ m)							
Trade balance	14,270	26,470	34,06	32,53	39,52	23,42	23,943
Goods: exports fob	32,220	46,330	54,740	60,16	76,92	59,93	63,01
Goods: imports fob	-17,95	-19,86	-20,68	-27,63	-37,39	-36,51	-39,072
Services balance	-2,010	-2,270	-2,200	-3,57	-3,99	-4,55	-5,21
Income balance	-3,600	-5,080	-4,52	-2,59	-2,45	-2,32	-2,893
Current transfers balance	2,460	2,060	1,610	1,97	1,77	1,60	1,546
Current-account balance	11,120	21,18	28,95	28,33	34,84	18,15	17,38
External debt (US$ m)							
Debt stock	22,158	16,839	5,583	4,027	2,813	2,112	2,004
Debt service paid	5,740	6,223	13,351	2,600	1,990	985	668
Principal repayments	4,707	5,302	12,726	2,435	1,890	917	614
Interest	1,033	921	626	165	100	69	54
Debt service due	5,740	5,981	5,351	1,100	990	985	668
International reserves (US$ m)							
Total international reserves	43,550	56,582	78,20	110,62a	144,87	146,92	151,70

a Actual. b Economist Intelligence Unit estimates. c Economist Intelligence Unit forecasts.
Source: IMF, International Financial Statistics.